منظمة التعاون الإسلامي

OIC/EX-CFM/2017/PAL/RES.FINAL

قرار صادر عن

الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية

لبحث الوضع في أعقاب اعتراف الإدارة الأمريكية بمدينة القدس الشريف عاصمةً مزعومةً لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

إسطنبول، الجمهورية التركية

24 ربيع الأول 1439هـ

13 ديسمبر 2017م

قرار
صادر عن
الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية
لبحث الوضع في أعقاب اعتراف الإدارة الأمريكية بمدينة القدس الشريف عاصمةً مزعومةً لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

***

إن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الاستثنائية في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم 24 ربيع الأول 1439هـ، الموافق 13 ديسمبر 2017م؛

إذ ينطلق من مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه؛

وإذ يستند إلى قرارات القمم الإسلامية السابقة ويستذكر قرارات وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي والقرارات الصادرة عن لجنة القدس بشأن مدينة القدس الشريف وقضية فلسطين، والتي تؤكد على مركزية قضية القدس الشريف، جوهر قضية فلسطين، بالنسبة للأمة الإسلامية وارتباطها التاريخي والديني والمصيري بها، وتؤكد كذلك أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين؛

وإذ يجدد التأكيد على جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات والدورات العادية والاستثنائية للقمة الإسلامية، وتحديداً القرارات الصادرة عن القمة الاسلامية الثالثة في مكة المكرمة عام 1981، والقمة الإسلامية التاسعة في الدوحة عام 2000 بشأن اتخاذ تدابير عملية ضد الدول التي تمس بالوضع التاريخي والقانوني والديني القائم لمدينة القدس الشريف أو تساهم في ترسيخ الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي للمدينة؛

وإذ يستذكر جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967) و252 (1968) و338(1973) و465 و476 و478 (1980) و1073(1996) و2334 (2016)، وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيّما قرارات الدورة الاستثنائية العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 يوليو 2004، ومؤتمرات الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن انطباق أحكام الاتفاقية على أرض دولة فلسطين، بما فيها مدينة القدس، وحماية المدنيين زمن الحرب؛

وإذ يعرب عن رفضه وتنديده بأي محاولات أو تصريحات أو مواقف تصدر من أي جهة كانت بهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني والديني القائم لمدينة القدس المحتلة، بما في ذلك

محاولة نقل البعثات الدبلوماسية لبعض الدول إليها، باعتبار ذلك انتهاكاً صريحاً للمواثيق الدولية بما يجعل من جهود إحياء عملية السلام أمرا مستعصياً ويساهم في مزيد من الاحتقان وتوتير الأجواء وإرباك الأمن والاستقرار في المنطقة، فضلاً عمّا تُمثله من استفزاز واستهتار بمشاعر الأمة العربية والإسلامية؛

وإذ يجدد التأكيد على التزامه الثابت ببذل كلّ ما في وسعه من أجل صون وحماية مدينة القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ومهد السيد المسيح عليه السلام، ومساندته المطلقة للقضية الفلسطينية العادلة وتضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني على جميع المستويات إلى أن يحقق استقلاله الوطني ويرسي دعائم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف؛

وإذ يقر بحرمة مدينة القدس الشريف بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة؛

وإذ يعرب عن عزمه الراسخ على التصدي لأي محاولة تستهدف تغيير هوية مدينة القدس الشريف، عاصمةُ دولة فلسطين وتاريخها، ويؤكد أن الوضع القانوني والتاريخي لهذه المدينة متجذر وأكبر وأعرق من أن يغيّر أي إجراءٍ أو قرارِ هويتها العربية الاسلامية والمسيحية التي تنطق بها الشواهد في كل بقعة من أرجائها، وبمقدساتها ومساجدها وكنائسها وبأبنائها الصامدين فيها،

وإذ بحث التداعيات الخطيرة لقرار الإدارة الأمريكية الأخير الاعتراف بالقدس الشريف عاصمة مزعومة لإسرائيل وخطتها المتعلقة بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة؛

ويقرر:

1. **يعرب** عن رفضه لقرار الإدارة الأمريكية يوم 6 ديسمبر 2017 اعترافها بالقدس المحتلة عاصمة مزعومة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ولقرارها نقل سفارتها إلى القدس ويطالبها بالتراجع عن هذا القرار والامتثال لقرارات منظمة الأمم المتحدة وللقانون الدولي.
2. **يدين**، في هذا الصدد، قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتوجيهه بنقل سفارة بلاده إليها، **ويعتبر** ذلك اعتداءً سافراً على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية للشعب الفلسطيني واستهدافاً لتطلعاته المشروعة لنيل حريته واستقلاله، وعلى الأمة الإسلامية، وعلى حقوق المسيحيين والمسلمين في العالم أجمع، ويقوض بشكل متعمد جهود تحقيق السلام، ويعزز التطرف ويكرس مواصلة الإجراءات العنصرية والاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة مما يهدد السلم والأمن الدوليين.
3. **يدين** الانحياز التام وغير المبرر للكونغرس الأمريكي للسياسات والممارسات الاستعمارية والعنصرية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وللجرائم التي ترتكبها، بما

فيها جريمة التطهير العرقي، وتشجيعها على مواصلة هذه الجرائم وعلى التنكر للاتفاقيات الموقعة وتحدي الشرعية الدولية، **ويدين** قرارته المعادية للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضد منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، **ويدعو** الى التصدي لهذا الانحياز الأعمى بإجراءات من ضمنها مقاطعة أعضاء الكونغرس الذين يتبنون هذا التوجه.

4. **يؤكد** سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي احتُلت منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وحدودها مع دول الجوار، **ويشدد** على ضرورة التصدي لأي خطوات من شأنها المساس بالوضع التاريخي أو القانوني أو الديني القائم لمدينة القدس الشريف.

5. **يعتبر** أن هذا القرار الخطير الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف لاغٍ وباطلٌ، وليس له قيمة قانونية، ولا يتسم بأي شرعية، بوصفه انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وللاتفاقات الموقعة ولقرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحديداً قرارات مجلس الأمن 252 (1968)، و267 (1969)، و465 و476 و478 (1980) و2334 (2016)، وتحدياً للإرادة والاجماع الدوليين.

6. **يُحَمِّل** الإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن جميع تداعيات عدم التراجع عن هذا القرار غير القانوني، **ويعتبره** بمثابة إعلان عن انسحاب الإدارة الامريكية من ممارسة الدور الذي كانت تضطلع به خلال العقود الماضية في رعاية السلام وبمثابة مكافأة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على تنكرها للاتفاقات وتحديها للشرعية الدولية، كما يعتبره تشجيعاً لها على مواصلة سياسة الاستعمار والاستيطان والفصل العنصري (الأبارتايد) والتطهير العرقي الذي تمارسه في الأرض الفلسطينية المحتلة.

7. **يطلب** من الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية والمتخصصة التابعة للمنظمة اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان الالتزام التام بتطبيق جميع قرارات المنظمة بشأن القضية الفلسطينية، وجوهرها قضيةُ القدس، ومواجهة هذا القرار بإجراءات منها:

أ. التحرك في كافة المحافل الدولية ذات الصلة للتصدي، بما في ذلك قانونياً، لهذا القرار والتأكيد على رفض الدول الأعضاء له؛

ب. اعتماد قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يؤكد فيه على الوضع القانوني لمدينة القدس، ويضع مسارا ذا مصداقية يتوافق مع القانون الدولي والتوافق الدولي العام من أجل إحلال السلام؛

ت. دعم جميع الخطوات القانونية والسلمية التي تسعى دولة فلسطين إلى اتخاذها على المستويين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على القدس الشريف والأرض الفلسطينية المحتلة عموماً، ولمساءلة الاحتلال عن جرائمه بما فيها الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وتحديداً جريمة استعمار الأرض الفلسطينية وجريمة العنصرية؛

ث. مساندة الدول الأعضاء في المنظمة لقضية فلسطين والقدس الشريف، باعتبارها القضية الرئيسية، في المحافل الدولية، بما في ذلك تصويتها لصالح القرارات ذات الصلة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة اليونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية، والتعبير عن رفضها لأي إجراء يتعارض مع هذا الموقف المبدئي، و اعتبار أي دولة عضو تتخذ قراراً مغايرا لذلك خارجة عن الإجماع الإسلامي ويتوجب مساءلتها؛

ج. مساندة الجهود الفلسطينية المبذولة للانضمام للمؤسسات والمعاهدات الدولية، بما فيها سعيها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؛

ح. تفعيل قيود سياسية واقتصادية على الدول والمسؤولين والبرلمانات والشركات والأفراد الذين يعترفون بضم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لمدينة القدس الشريف، أو يتعاملون مع أي إجراءات غايتها ترسيخ الاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة؛

خ. ضمان عدم اشتمال أوراق اعتماد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لدى المنظمات الدولية أي إشارة إلى مدينة القدس، والاعتراض على أي مؤسسة دولية تقبل مثل هذه الاوراق؛

د. التدقيق في قانونية عضوية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في ظل انتهاجها للسياسات العنصرية الاستعمارية ومخالفتها لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي؛

ذ. دعوة الدول الأعضاء ودول العالم الأخرى التي لم تعترف بدولة فلسطين للقيام بذلك فوراً تعبيراً منها عن صدق التزامها بالسلام القائم على حل الدولتين واحترامها للقانون والشرعية الدوليين؛

ر. دعوة الأطراف الدولية الفاعلة إلى الانخراط في رعاية مسار سياسي متعدد الأطراف بهدف إطلاق عملية سلام ذات مصداقية برعاية دولية تهدف إلى تحقيق السلام القائم على حل الدولتين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري الذي بدأ عام 1967 على النحو الذي نصت عليه قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وعلى أساس مرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية لعام 2002، ومبدأ الأرض مقابل السلام، مما من شأنه أن يعزز الهدوء وينعش الأمل في التوصل إلى حل سلمي يتيح لأبناء الشعب الفلسطيني العيش بحرية وكرامة في دولتهم الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف؛

ز. دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتبها وفريق الاتصال الوزاري حول القدس للاجتماع فوراً ووضع خطة تحرك تأخذ في الاعتبار النقاط المذكورة أعلاه لحماية القدس والتواصل مع حكومات دول العالم والمنظمات الدولية لإطلاعها على خطورة هذه الخُطوة والإجراءات التي تتخذها الدول الإسلامية بهذا الصدد؛

8. **يرحب** بالإدانة والاستنكار الدوليين وعلى نطاق واسع لقرار الإدارة الامريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وعزمها نقل سفارة بلادها اليها، **ويدعو** دول العالم كافة إلى التعبير عن رفضها لهذا القرار بالتأكيد على احترامها وتنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016)؛ ويطلب كذلك من جميع الدول الأعضاء التي لها سفارات في تل أبيب ألا تحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفاراتها إلى القدس.
9. **يؤكد مجدداً** أن جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها واجراءاتها الإدارية على مدينة القدس غير قانونية وهي بالتالي باطلةٌ ولاغيةٌ ولا تتسم بأي شرعية، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، **ويدعو** كافة الدول والمؤسسات والمنظمات والشركات، تحت طائلة المسؤولية، إلى عدم الاعتراف بهذه الإجراءات أو التعاطي معها بأيّ شكل من الأشكال.
10. **يطالب** الدول كافة بعدم الاعتراف بأي تغييرات في خطوط الرابع من يونيو 1967، بما في ذلك ما يتعلق بمدينة القدس، **ويهيب** بها أن تميز في معاملاتها بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها مدينة القدس، وعدم تشجيع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة مخططاتها الاستعمارية والعنصرية التي تسعى إلى السيطرة على مدينة القدس وتهويدها وطمس هويتها الفلسطينية الإسلامية المسيحية **ويدعو** المجتمع الدولي الى الابتعاد عن كل ما من شأنه تعزيز هذه المخططات والتوجهات غير المسؤولة من خلال التصريحات أو المواقف والعمل على مواجهة هذه الانتهاكات الخطيرة التي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.
11. **يدعو** الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلغاء قرارها وإلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.
12. **يعرب** عن مساندته المطلقة للقضية الفلسطينية العادلة ويعبر عن إدانته للاعتداءات الإسرائيلية على الاحتجاجات السلمية لأبناء الشعب الفلسطيني ضد قرار الإدارة الأمريكية، غير القانوني، وتضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة التي تقتضي من الدول الأعضاء وكل القوى المحبة للسلام التحرّك العاجل لتفادي اتخاذ أي خطوات مماثلة أو للرد على إجراءات مماثلة تجاه مدينة القدس الشريف التي تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967.
13. **يشيد** بالاحتجاجات الشعبية التي شهدتها عواصم الدول الإسلامية وغيرها، والتي عبرت من خلالها عن رفضها لقرار الإدارة الامريكية غير القانوني وتضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني، **ويجدد** التذكير في هذا الصدد بأهمية زيارة مدينة القدس الشريف تأكيداً لمكانتها الإسلامية والحضارية.
14. **يدعو** إلى تنفيذ كافة قراراتها السابقة بشأن تمويل ودعم صمود الأهالي في مدينة القدس الشريف ودعم احتجاجات القدس الشريف ومؤسساتها وسكانها، بالتنسيق مع دولة فلسطين.

15. **يعرب** عن بالغ التقدير والامتنان لكافة الدول الأعضاء لدعمها السخي للشعب الفلسطيني ولدولة فلسطين، ويدعو الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وعلى رأسها وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة القدس التي يرأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، إلى مواصلة تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والمادية للشعب الفلسطيني ولدولة فلسطين، بما في ذلك تعزيز وتيسير النشاط التجاري مع فلسطين، ووضع برامج بناء القدرات وزيادة المساعدة المالية والاقتصادية بهدف بناء اقتصاد وطني فلسطيني قوي ومستقل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين، بما في ذلك عاصمتها القدس الشريف.
16. **يدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لفلسطين وبناء قدراتها.
17. **يدعو** الدول الأعضاء والبنوك والصناديق العربية والإسلامية ومؤسسات العمل الطوعي والقطاع الخاص والأفراد، لدعم مدينة القدس الشريف وتمكين الشعب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً من خلال البنك الإسلامي للتنمية، تنفيذاً لقرار القمة الإسلامية الثالثة عشرة.
18. **يطلب** من البنك الإسلامي للتنمية دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة القدس الشريف وغيرها من الأراضي المحتلة من خلال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وذلك بإعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بفلسطين ووضع آليات وعمليات خاصة ومرنة لها.
19. **يعرب كذلك** عن امتنانه وتقديره للحكومة التركية لاستضافتها ولرئاستها الحكيمة لهذا الاجتماع الذي دعت له مشكورة المملكة الأردنية الهاشمية والتي اتفقت مع الجانب التركي على عقده بالتوازي مع انعقاد مؤتمر القمة توحيداً للجهود، ويشيد بدعمها المستمر لقضية فلسطين والقدس الشريف ولمساعيها الرامية إلى إعمال حقوق أبناء الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.
20. **يثني** على القرار الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري خلال الجلسة الطارئة التي عُقدت بتاريخ 2017/12/9 بدعوة من المملكة الأردنية الهاشمية، رئيس القمة العربية في دورتها الحالية، ودولة فلسطين.
21. **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار مع كافة الأطراف ذات الصلة وتقييم الوضع في ظل المستجدات، ورفع تقريره بشأنه إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته القادمة.